

إعادة تعريف أمر الحبس الاحتياطي لبيان دور المحامي

في تجديد حبس المتهم المحبوس احتياطياً علي ذمة أحد قضايا المخدرات

الإصرار علي تعريف أمر الحبس الاحتياطي أيا كانت مدته ومهما استطلت و أيا كانت الآثار والنتائج الوخيمة والمرعبة التي تترتب عليه بأنه إجراء وقتي أو لحظي تبرره مصلحة التحقيق وهو في نهاية الأمر ضريبة للعدالة - التي قد تتراخى طويلا وقد تتواري - أمر عبثي، فما قيمة البراءة بعد شهور من الحبس الاحتياطي، بل ما قيمة العدالة نفسها إذا كان ثمنها حرية إنسان، وعموماً فان للتعريف غاية محددة هي الإمام بعناصر الشيء المعرف، وخطورة الحبس الاحتياطي توجب التعريف وبالادق إعادة التعريف، وسنري أن تعدد التعاريف تتولد عنه آثار هامة علي المستوي العملي وهو ما يؤثر علي الدور الذي يناط بالمحامي في مسألة تجديد حبس المتهم.

أولاً: إعادة تعريف أمر الحبس الاحتياطي

أمر الحبس الاحتياطي في ضوء آراء الفقه الجنائي المعاصر

الحبس الاحتياطي هو سلب حرية المتهم مدة من الزمن تحددها مقتضيات التحقيق ومصالحته وفق ضوابط قررها القانون وليس الحبس الاحتياطي عقوبة علي الرغم من اتحاد طبيعته مع العقوبات السالبة للحرية ذلك أنه لا عقوبة بدون حكم قضائي بالإدانة.

الفقيه الدكتور / محمود نجيب حسني

الحبس بحسب الأصل عقوبة لا يجوز توقيعها علي شخص إلا بمقتضى حكم قضائي واجب النفاذ ومع ذلك أجاز القانون حبس المتهم بصفة احتياطية ومؤقتة إذا اقتضت مصلحة التحقيق سلب حريته وإبعاده عن المجتمع الخارجي، والحبس الاحتياطي بهذا المعني إجراء شديد الخطورة إذ جوهره سلب حرية المتهم طالما كان الأمر بالحبس نافذاً وهو بهذا المعني ضرورة ينبغي أن تقدر بقدرها، ولذا فإن المشرع ينبغي أن يحيطه بضمانات عديدة لما يطوي عليه من خطورة.

الفقيه الدكتور / محمود ذكي أبو عامر

الحبس الاحتياطي هو من أخطر إجراءات التحقيق وأكثرها مساساً بحرية المتهم إذ بمقتضاه تسلب حرية المتهم طوال فترة الحبس، وقد شرعة القانون لمصلحة التحقيق فهو ليس عقوبة وإنما هو إجراء قصد به مصلحة التحقيق ذاته، ومن أجل ذلك يجب أن يتحدد بحدود هذه المصلحة ولا تسرف سلطة التحقيق في استعمال هذه الرخصة إلا إذا كان فيها صالح التحقيق كحجز المتهم بعيداً عن أماكن التأثير علي الشهود أو ضياع الآثار التي يمكن أن تفيد في كشف الحقيقة أو تجنباً مكان هروب المتهم نظراً لثبوت التهمة والخشية من صدور حكم بالإدانة.

الفقيه الدكتور / مأمون محمد سلامة

الحبس الاحتياطي هو إجراء ماس بالحرية الشخصية شرعة القانون لمصلحة التحقيق بأمر من السلطات القضائية المختصة قانوناً (القاضي المختص - النيابة العامة) في جرائم محددة تسلب بمقتضاه حرية المتهم بإيداعه السجن لمدة معينة متى توافرت في حقه الدلائل الكافية لذا يقضي القانون بأن يبلغ فوراً كل من يقبض عليه بأسباب القبض ويكون له حق الاتصال بمن يري إبلاغه بما وقع عليه والاستعانة بمحام، ويجب إعلانه علي وجه السرعة بالمتهم الموجهة إليه.

المستشار الدكتور / معوض عبد التواب

الحبس الاحتياطي أحد أخطر إجراءات التحقيق وأكثرها مساساً بحرية المتهم إذ بمقتضاه تسلب حرية المتهم طوال فترة الحبس، وقد شرعة القانون لمصلحة التحقيق فهو ليس عقوبة وإنما هو إجراء قصد به مصلحة التحقيق ذاته، ومن أجل ذلك يجب أن يتحدد بحدود هذه المصلحة ولا تسرف سلطة التحقيق في استعمال هذه الرخصة إلا إذا كان فيها صالح التحقيق كحجز المتهم بعيداً عن أماكن التأثير علي الشهود أو ضياع الآثار التي يمكن أن تفيد في كشف الحقيقة أو تجنباً مكان هروب المتهم نظراً لثبوت التهمة والخشية من صدور حكم بالإدانة.

الفقيه الدكتور / روؤف عبيد

أمر الحبس الاحتياطي إجراء ماس بالحرية شرعة القانون لمصلحة التحقيق بأمر من السلطات القضائية المختصة قانوناً (القاضي المختص - النيابة العامة) في جرائم محددة تسلب بمقتضاه

حرية المتهم بإيداعه السجن لمدة معينة متى توافرت في حقه الدلائل الكافية لذا يقضي القانون بأن يبلغ فوراً كل من يقبض عليه بأسباب القبض ويكون له حق الاتصال بمن يري إبلاغه بما وقع عليه والاستعانة بمحام، ويجب إعلانه علي وجه السرعة بالمتهم الموجهة إليه.

المستشار / فرج علوانى هليل

أمر الحبس الاحتياطي أحد أخطر إجراءات التحقيق وأكثرها مساساً بحرية المتهم إذ بمقتضاه تسلب حرية المتهم طوال فترة الحبس، وقد شرعة القانون لمصلحة التحقيق فهو ليس عقوبة وإنما هو إجراء قصد به مصلحة التحقيق ذاته، ومن أجل ذلك يجب أن يتحدد بحدود هذه المصلحة ولا تسرف سلطة التحقيق في استعمال هذه الرخصة إلا إذا كان فيها صالح التحقيق كحجز المتهم بعيداً عن أماكن التأثير علي الشهود أو ضياع الآثار التي يمكن أن تفيد في كشف الحقيقة أو تجنباً مكان هروب المتهم نظراً لثبوت التهمة والخشية من صدور حكم بالإدانة.

الفقيه الدكتور / ماجد علوان

أمر الحبس الاحتياطي في ضوء التعليمات العامة للنيابات

مادة ٢٨١ (تعريف أمر الحبس الاحتياطي وبيان مبرراته)

الحبس الاحتياطي إجراء من إجراءات التحقيق غايته ضمان سلامة التحقيق الابتدائي من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتيسير استجوابه او مواجهته كلما استدعي التحقيق ذلك، والحيلولة دون تمكنه من الهرب او العبث بأدلة الدعوى او التأثير على الشهود او تهديد المجني عليه، وكذلك وقاية المتهم من احتمالات الانتقام منه وتهدئه الشعور العام التائر بسبب جسامه الجريمة.

مادة ٢٨٢ (متى يجوز حبس المتهم احتياطياً)

لا يجوز الأمر بالحبس الاحتياطي إلا في الأحوال الآتية :-

إذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد علي ثلاثة اشهر.

إذا كانت الواقعة المسندة الي المتهم جنحة معاقب عليها بالحبس إذا لم يكن للمتهم محل إقامة ثابت معروف في مصر.

مادة ٢٨٣ (استجواب المتهم كشرط قانوني للحبس احتياطياً)

يشترط لجواز الأمر بالحبس الاحتياطي أن يتم استجواب المتهم أو أن يكون هاربا، وأن يثبت للمحقق أن هناك دلائل كافية تشير الي نسبة الجريمة الي المتهم.

مادة ٢٨٤ (لا يجوز حبس المتهم احتياطياً في جرائم الصحافة والنشر)

لا يجوز الحبس الاحتياطي إذا كانت الجريمة المسندة الي المتهم من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف، إلا إذا كانت من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣، ١٧٩، ١٨٠ من قانون العقوبات أو تتضمن طنعا في الأعراض أو تحريضا علي إفساد الأخلاق.

مادة ٢٨٥ (لا يجوز حبس المتهم الحدث احتياطياً - - الإيداع كبديل)

لا يجوز حبس الحدث لا يتجاوز سنه خمسة عشرة سنة حبسا احتياطيا، ويجوز لعضو النيابة بإيداعه إحدى دور الملاحظة مدة لا تزيد علي أسبوع، فإذا رأي مدها عرض الأمر علي محكمة الأحداث طبقا لما هو مبين بالبيان الخاص بالأحداث بهذه التعليمات

مادة ٢٨٦ (لا يجوز طلب حبس المتهم احتياطياً من)

لا يقبل من المجني عليه أو من المدعي بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع من أيهما أقوال في المناقشات المتعلقة بالإفراج عنه.

مادة ٢٨٧ (التزام أعضاء النيابة قبل إصدار أمر الحبس الاحتياطي)

علي أعضاء النيابة مراعاة ظروف ما يعرض عليهم من القضايا وامعان النظر في تقدير مدي لزوم حبس المتهمين احتياطياً، وعليهم علي وجه الخصوص مراعاة ظروف المتهم الاجتماعية والارتباطات العائلية والمالية وخطورة الجريمة، والأمر في ذلك متروك لفظنتهم وحسن تقديرهم.

مادة ٢٨٨ (حالات التزام النيابة بحبس المتهم احتياطياً)

يجب حبس المتهمين احتياطياً في الجنايات وجنح السرقة وغيرها من الجرائم المخلة بالأمن العام كلما توفرت الأدلة علي ثبوت الاتهام، ما لم يكن في ظروف الدعوى ما يبرر الإفراج عن المتهمين كما لو كان موضوعها يستغرق تحقيقه أجلا وكان لا يخشي من هرب المتهمين.

ويراعي عند إصدار الأمر بحبس المتهم احتياطياً بيان تاريخ القبض عليه.

مادة ٢٨٩

يجب على أعضاء النيابة حبس من يرون تقديمه إلى المحكمة من المتهمين في قضايا ركوب وسائل النقل في غير الأماكن المعدة لذلك، بالمخالفة لحكم المادة ١٧٠ مكرر عقوبات. وتحديد اقرب جلسة لمحاكمته، وذلك حتى يتيسر تنفيذ الحكم الصادر ضده لعدم إقامة هؤلاء في الغالب بدائرة المحكمة المختصة، أو وجود محل إقامة معروف لهم.

مادة ٣٩٠ (مدة نفاذ الأمر الصادر بحبس المتهم احتياطياً من النيابة)

الأمر الصادر بالحبس من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة أيام التالية للقبض او تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل، فإذا رأَت النيابة مد الحبس احتياطياً فيجب عليها أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي في آخر يوم يسري فيه امر الحبس او في اليوم السابق عليه إذا كان ذلك اليوم يوم جمعة او عطلة رسمية ليصدر أمره بما يراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم، وللقاضي الجزئي مد الحبس الاحتياطي لمدة او لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس بمعرفته على خمسة واربعين يوماً فاذا لم ينته التحقيق خلال هذه المدة يتعين إرسال القضية قبل انقضائها بوقت كاف الى المحامي العام للنيابة الكلية او رئيسها ليطلب إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة واربعين يوماً إلى ان ينتهي التحقيق. ويجب سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم عند كل تجديد. ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس كفيله للانتهاء من التحقيق، وفي جميع الأحوال لا يجوز ان يزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالاته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة.

وإذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم جنابة فيجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور بعد الحصول قبل انقضائها من المحكمة المختصة بنظرها على أمر بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة واربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة او لمدد أخرى مماثلة.



مادة ٣٩١ (الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً)

إذا استجاب القاضي الجزئي، او محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلى طلب مد الحبس احتياطياً، فلا يجوز عرض ما ما يقدم بعد ذلك من طلبات الإفراج - خلال سريان مدة الحبس الاحتياطي على القاضي او المحكمة الا في الموعد المحدد لتجديد الحبس، كما لا يجوز استدعاء المتهم من السجن لهذا الغرض قبل ذلك.

ويقوم أعضاء النيابة بالتأشير على ما يقدم من تلك الطلبات سواء إليهم أو إلى القاضي أو إلى المحكمة المذكورة بعرضها مع المتهم على القاضي أو المحكمة في الموعد المحدد لتجديد الحبس.



مادة ٣٩٣ (إبلاغ المتهم بأسباب حبسه احتياطياً)

يبلغ فوراً كل من يحبس احتياطياً، وكذلك كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقاً للمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بأسباب الحبس الاحتياطي أو القبض أو الاعتقال حسب الأحوال، ويكون له حق الاتصال بمن يري إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام، ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطياً، ويجب إعلان المحبس احتياطياً على وجه السرعة بالتهمة المنسوبة إليه.

وللمعتقل ولكل ذي شأن ان يتظلم من القبض عليه أو الاعتقال إذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه، ويكون التظلم بطلب يقدم دون رسوم إلى محاكم أمن الدولة العليا التي تتعقد في المدن التي بها مقار محاكم الاستئناف وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والاعتين الإفراج عنه فوراً.

ويكون قرار المحكمة بالإفراج نافذاً ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره، فإذا اعترض على قرار الإفراج أحيل الاعتراض إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعتراض على ان يفصل فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحالة والا وجب الإفراج عن المعتقل فوراً. ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذاً.

وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ رفض التظلم. ويجب على أعضاء النيابة لدي تقديم تظلمات من الاعتقال قبل انقضاء المواعيد المذكورة سلفاً، أن يطلبوا من المحكمة عند نظرها عدم قبولها شكلاً.

كما يجب إرسال القضية فور ورودها للنيابة من المحكمة إلى مكتب أمن الدولة مع مخصص وبغير طريق البريد.

مادة ٣٩٥ (بيانات أمر حبس المتهم احتياطياً)

يجب على عضو النيابة أن يثبت في محضر الأمر الذي يصدر بحبس المتهم احتياطياً مع بيان تاريخه والتوقيع عليه بإمضاء ظاهر وكذلك طلب مدة من القاضي الجزئي، ويصدر القاضي الجزئي أمره على المحضر كذلك بمد الحبس او بالإفراج عن المتهم

ويحرر نموذج أمر الحبس او مده من اصل وصورتين مع مراعاة ما توجبه المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أن يشمل أمر الحبس الاحتياطي على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه ومواد القانون المنطبقة على الواقعة وتاريخ صدور الأمر، وان يوقع عليه عضو النيابة او القاضي على حسب الأحوال، ويوضع ختم النيابة عليه مع تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه في السجن ويحتفظ بصورة من هذا النموذج بملف القضية

مادة ٣٩٦ (صحيفة الحالة الجنائية للمتهم المحبوس احتياطياً)

يجب طلب صحيفة الحالة الجنائية للمتهم بمجرد صدور الامر بحبسه احتياطياً

مادة ٣٩٧ (متي يسقط أمر حبس المتهم احتياطياً)

يجب على أعضاء النيابة العناية بطلب تجديد حبس المتهمين احتياطياً في المواعيد القانونية المقررة تفادياً لسقوط الحبس، وكذلك مراعاة الحضور بأنفسهم في القضايا الهامة التي يباشرون تحقيقها لشرح مبررات طلب مد الحبس امام المحكمة المختصة، وألا يركنوا في ذلك

الى حضور اى عضو نيابة آخر لاصلة له بالتحقيقات التى تستلزم مد الحبس، كما يجب عليهم كذلك الحضور عند عرض طلبات الإفراج على القضاء ويجب عرض الأوراق على عضو النيابة المحقق كلما استدعى الأمر مد حبس المتهم او النظر فى طلب الإفراج عنه، سواء كان ذلك فى مرحلة التحقيق او المحاكمة ليتولى بنفسه التوقيع على طلب استدعاء المتهم من السجن وليدلى برأى النيابة فى ذلك أمام القضاء.

فإذا تعذر توقيع العضو المحقق على طلب الاستدعاء، تعين الرجوع فى ذلك الى المحامى العام او رئيس النيابة الكلية المختص الذى يتعين عليه الاتصال بالمحقق لإخطاره بالحضور كلما أمكن ذلك لتمثيل النيابة فى الجلسة المحددة للنظر فى مد الحبس او الإفراج، أو ندب غيره لذلك عند الضرورة.

ويتولى المحامون العامون او رؤساء النيابة الكلية وأعضاء النيابة المديرون للنيابات الجزئية الإشراف على تنفيذ ذلك بكل دقة.



مادة ٣٩٨ (المعاملة الخاصة للمتهم المحبوس احتياطياً)

ينم المحبوسون احتياطيا في أماكن منفصلة عن أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين ، ويجوز التصريح للمحبوس احتياطيا بالإقامة في غرفة مؤثثة مقابل المبلغ المحدد بقانون السجون ، وذلك فى حدود ما تسمح به الأماكن بالسجن ، كما ان لهم الحق فى ارتداء ملابسهم الخاصة ، ما لم تقرر إدارة السجن مراعاة للصحة او النظافة او صالح الامن ان يرتدوا الملابس المقررة لغيرهم من المسجونين.

كما يجوز لهم استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن او شراؤها من السجن بالثمن المحدد له ، فان لم يرغبوا فى ذلك او لم يستطيعوا صرف لهم الغذاء المقرر.



مادة ٣٩٩ (اختصاص محكمة الموضوع بمد حبس المتهم احتياطياً او الإفراج عنه سواء بكفالة أو بدون)

إذا كان المتهم المحبوس قد أحيل الى المحكمة فان الإفراج عنه إذا كان محبوساً او حبسة إذا كان مفرجاً عنه يكون من اختصاص الجهة المحال إليها .

وفى حالة الإحالة الى محكمة الجنايات يكون الأمر فى غير أدوار الانعقاد من اختصاص محكمة الجنح المستأنفة فى غرفة المشورة .

وفى حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون المحكمة المذكورة هى المختصة بالنظر فى طلب الإفراج او الحبس الى ان ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة .

مادة ٤٠٠ (مدة سريان الأمر بحبس المتهم احتياطياً)

لا يجوز تنفيذ أمر الحبس بعد مضى ستة اشهر من صدوره ما لم تعتمد سلطة التحقيق التى أصدرته لمدة أخرى .

مادة ٤٠١ (الحبس المتهم احتياطياً لأفراد الشرطة)

يتبع فى تحديد الأماكن التى ينفذ فيها الحبس الاحتياطي ، وقيد قضايا المحبوسين احتياطياً ، وإرسال قضاياهم الى مصلحة الطب الشرعي ، وطلب صحيفة الحالة الجنائية لهم وطلب تسليم المتهمين المقيمين فى دولة أجنبية ، وطلبات التصريح بزيارة المحبوسين احتياطياً وما يراعى بالنسبة لمن يتقرر حبسه من أفراد الشرطة وقوات الدرجة الثانية ، الأحكام المبينة بالفصل الثالث من الباب الثاني من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩

مادة ٤٠٢ (حبس المتهم احتياطياً على ذمة أكثر من قضية)

إذا حبس المتهم احتياطياً فى قضية ولزم حبسه احتياطياً فى قضية أو قضايا أخرى فعلى عضو النيابة أن يأمر بحبسه أيضاً فى هذا القضية أو القضايا على أن ينفذ أمر الحبس الصادر فيها اعتباراً من تاريخ الإفراج عنه فى القضية الأولى التى على ذمتها ، ويؤشر بإشارة واضحة على ملف كل من هذه القضايا الأخرى التى تقرر فيها حبسه احتياطياً مع إخطار السجن بذلك .

مادة ٤٠٤ (زيارة محامي المتهم المحبوس احتياطياً)

يجوز للنيابة أن تمنع اتصال المحبوس بغيره من المحبوسين أو زيادة أحد له وذلك إخلال بحق المتهم فى الاتصال دائماً بمحاميه على انفراد وفى هذه الحالة يجب ان تأذن النيابة كتابة بهذه المقابلة سواء كانت بناء على طلب المتهم أو طلب المحامي الوكيل عنه أو المحامي الذى انتدبته المحكمة للدفاع عنه .

مادة ٤٠٦ (إبلاغ جهة العمل بحبس المتهم احتياطياً)

إذا اقتضى التحقيق القبض على أحد موظفي الحكومة أو مستخدميها أو العاملين بالقطاع العام أو حبسه احتياطياً فيجب على النيابة إخطار الجهة التى يتبعها بذلك فور صدور الأمر بالقبض عليه أو حبسه .

مادة ٤٠٧ (الحبس الاحتياطي وقرار المنع من السفر)

يقيّد بالسجل الخاص المعد بالمكتب الفنى للنائب العام وفى كل نيابة كلية أسماء المتهمين الذين يتقرر منعهم من السفر إلى الخارج وكافة البيانات المتعلقة بهم والأوامر التى تصدر برفع الخطر لتيسير الرجوع إليها وبراعى فى هذا الخصوص .

ان يكون طلب الإدراج فى قائمة الممنوعين من السفر ورفع الخطر عن طريق المكتب الفني بمكتب النائب العام.

فإذا رئي عند الإفراج عن متهم من رعايا الدولة او من الأجانب فى جناية او فى جنحة هامة كالسرقة والنصب والتبديد والقتل الخطأ ان مصلحة التحقيق تقتضي منعه من السفر إلى الخارج فعلي المحقق إرسال مذكرة بصفة عاجلة إلى رئيس النيابة الكلية يوضح فيها الأسباب التي تدعو إلى هذا المنع ويتولي رئيس النيابة الكلية فى حالة الموافقة على إدراج الاسم فى قائمة الممنوعين إرسال هذه المذكرة موضحا عليها الاعتبارات الهامة من وجه نظره إلى المكتب الفني لفحص الطلب وإخطار إدارة الجوازات والجنسية وادارة الامن العام " لجنة القوائم " بذلك ويراعي ان ترفق بهذه الأوراق مذكرة يبين بها الاسم بالكامل لمن يطلب منعه من السفر بالهجائين العربي والافرنجي ومهنته وتاريخ ميلاده باليوم والشهر والسنة من واقع بطاقته الشخصية او العائلية او جواز سفره ومحل إقامته وجنسيته وأوصافه والعلامات المميزة له ورقم القضية الخاصة والفعل المستند إليه والأدلة عليه ومواد العقاب مع إرفاق صور فوتوغرافية للمتهم كلما أمكن ذلك.

يخطر المكتب الفني أولاً بأول بما تم فى القضايا الخاصة بالممنوعين من السفر للنظر فى رفع الخطر عنهم.

فى حالة صدور قرار من المحكمة بنظر الدعوى الجنائية يرفع اسم المتهم المدرج من قائمة الممنوعين او التصريح بالسفر، وتسجيل هذه القرارات فى السجل الخاص بالنيابة الكلية ثم ترسل الأوراق إلى المكتب الفني لإخطار الجهة المختصة بذلك لتنفيذه.



ثانيا

ما تورده السلطات كمبررات للأمر بالحبس الاحتياطي كمدخل لطلب الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً

إذا كان أمر الحبس الاحتياطي إجراء بغيض يعصف بحرية الإنسان لمجرد الشبهة فإن التساؤل
٠٠٠ ما هي مبررات الأمر بالحبس الاحتياطي، وبمعنى أبسط لماذا تصدر النيابة العامة قرار ضد
المتهم بحبسة احتياطيا ٩٠٠٠

يقصد بمبررات أمر الحبس الاحتياطي - وببساطة - ما يبرر حبس المتهم احتياطيا علي ذمة
التحقيق في قضية ما فهي دوافع وأسباب صدور الأمر بالحبس الاحتياطي ويمكننا حصر هذه
الدوافع وفق الشائع قضاء لا وفق الصحيح قانونا في خمسة دوافع هي ما قررته التعليمات العامة
للنيابات وبعض آراء الفقه الجنائي المعاصر مدعوما بأحكام القضاء ٠٠٠

الدافع الأول :- كشف الحقيقة.

الدافع الثاني :- ضمان تنفيذ العقوبة.

الدافع الثالث :- تهدئة الشعور العام.

الدافع الرابع :- منع تقادم الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة

الدافع الخامس :- الحفاظ علي حقوق المجني عليه.

(الحبس الاحتياطي إجراء من إجراءات التحقيق غايته ضمان سلامة التحقيق الابتدائي من
خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتيسير استجوابه أو مواجهته كلما استدعي التحقيق ذلك،
والحيلولة دون تمكنه من الهرب أو العبث بأدلة الدعوى أو التأثير على الشهود أو تهديد المجني
عليه، وكذلك وقاية المتهم من احتمالات الانتقام منه وتهدئه الشعور العام الثائر بسبب جسامه
الجريمة).

□ المادة ٢٨١ من التعليمات العامة للنيابات □

الدافع الأول لأمر الحبس الاحتياطي ٠٠٠ كشف الحقيقة.

أمر الحبس الاحتياطي كوسيلة كشف الحقيقة

وفق صريح المادة ١٤٣ فقرة ١ من قانون الإجراءات الجنائية فإن مبرر الحبس الاحتياطي مصلحة التحقيق، ويكون أمر الحبس الاحتياطي مبرراً بمصلحة التحقيق إذا توافرت ضد المبحوس احتياطياً دلائل كافية علي ارتكاب الجريمة فلا يكفي كما يبرر البعض أن يكون المتهم رهن سلطة التحقيق، وإنما يكون المتهم رهن سلطة التحقيق إذا كان بحق متهماً وهو لا يكون كذلك إلا إذا توافرت ضده إمارات ودلائل تفيد صلته بالجريمة أي أن يكون مرتكباً لها أو مساهماً فيها.

وعلي ذلك نري خطأ ما ذهب إليه المادة ٣٨١ من التعليمات العامة للنيابات والتي قررت أن إخضاع المتهم المبحوس احتياطياً لتنفيذ العقوبة التي ربما تصدر ضده هو أحد غايات نظام الحبس الاحتياطي.

ويري المستشار / مصطفى هرجه أن الحبس الاحتياطي إجراء ولا شك خطير من ثم فإنه يجب أن يكون محصوراً في أضيق الحدود التي تحقق الغاية منه وهي ضمان سلامة التحقيق، ويتحقق ذلك من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق حتى يتيسر له استكمال التحقيق، وذلك كله مشروط بأن يثبت من الأوراق توافر الدلائل الكافية علي ارتكاب الجريمة بمعرفة المتهم، وهذه الدلائل الكافية لا تعني الشبهات الظنية.

إذاً ٥٠٠ ما هي الدلائل الكافية كمبرر لإصدار أمر الحبس الاحتياطي ٩٠٠٠

الدلائل الكافية كمبرر لإصدار أمر الحبس الاحتياطي هي العلامات المستفادة من ظاهر الحال دون ضرورة التعمق في تمحيصها وتقليب وجوه الرأي فيها، ولا ترقى الدلائل إلي مرتبة الأدلة الجازمة ولا تنهار إلي مستوى الظنون والشبهات، وعلي ذلك لا تعد الشبهات والظنون مبرراً كافياً لإصدار أمر الحبس الاحتياطي، وإنما ما يبرر أمر الحبس الاحتياطي هي الدلائل، صحيح أنها ليست أدلة بالمعني القانوني الدقيق لكنها أقرب بحكم اللزوم العقلي.

ولتجديد حبس المتهم احتياطياً يلزم أن تتوافر ضده دلائل كافية تبرر تجديد حبة احتياطياً وانتفاء هذه الدلائل الكافية هو ما يجعل أمر الحبس الاحتياطي مخالفاً للقانون.

توافرت مبررات الحبس الاحتياطي ومشكلة تسبب أمر الحبس

ليست المشكلة في توافر أو انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي وإنما في إلمام المحقق بذلك، فتوافر أو انتفاء مبررات قرار الحبس الاحتياطي مسألة تقدير، صحيح أنها تستشف من خلال الأوراق، إلا أنها في النهاية سلطة تقديرية وفي تصورنا أنه لا قيمة للحديث عن توافر أو انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي إلا إذا التزمت الجهة القضائية مصدرة قرار الحبس الاحتياطي بتسبيب الأمر الصادر عنها بالحبس احتياطياً ومن خلال التسبيب تخضع الجهة مصدرة القرار للرقابة وإذا كان تسبيب الأحكام القضائية (الصادرة بالبراءة أو الإدانة) من أعظم الضمانات التي فرضها القانون علي القضاة. إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإمعان النظر لتعرف الحقيقة التي يعلنونها فيها يفصلون فيه من الأفضيه. وبه وحده يسلمون من مظنة التحكم والاستبداد لأنه كالعذر فيما يرتأ وأنه يقدمونه بين يدي الخصوم والجهود، فإن تسبيب أوامر الحبس الاحتياطي لا تقل أهمية عن ذلك.

رأي خاص للمستشار / مصطفى مجدي هرجه

إن الحبس الاحتياطي إجراء ولا شك خطير ومن ثم فانه يجب أن يكون محصوراً في أضيق الحدود التي تحقق الغاية منه وهي ضمان سلامة التحقيق الابتدائي ويتحقق ذلك من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق حتى يتيسر له استكمال التحقيق وذلك بمواجهته بما يجد من أمور في التحقيق إذا لزم الأمر تقييد في استكمال على الوجه الأكمل. وذلك كله مشروط بان يثبت من الأوراق توافر الدلائل الكافية على ارتكاب المتهم للجريمة وهذه الدلائل الكافية لا تعني مجرد الشبهات الظنية وإنما يجب أن يصل الأمر إلى حد توافر بعض الأدلة المعقولة التي تحمل على الاعتقاد بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم وتوافر هذه الدلائل يجعل الأمر بالحبس في محلة وتقدير هذه الدلائل المبررة لاتخاذ أمر حبس المتهم بقدرها المحقق وهو في ذلك يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة عند نظر أمر تجديد الحبس. وعلى ذلك فان القول كما ذهبت التعليمات العامة للنيابات وكما سلف إلى أنه يجوز الأمر بحبس المتهم إذا كان الهدف منه الحيلولة دون تمكينه من الهرب او العبث بأدلة الدعوى او التأثير على الشهود او تهديد المجني عليه وكذا لوقاية المتهم من احتمالات الانتقام منه وتهدة الشعور الثائر بسبب جسامه الجريمة - يتعين أن ينظر

إليه بمعيار توافر الأدلة الكافية قبل المتهم بارتكاب الجريمة - فإذا توافرت صح الإجراءات وان لم تتوافر تعين الإفراج عنه دون ما نظر إلى الأسباب سائلة الذكر.

الدافع الثاني لأمر الحبس الاحتياطي ٠٠٠ ضمان تنفيذ العقوبة.

أمر الحبس الاحتياطي كضمان لتنفيذ العقوبة المحكوم بها

اعتمدت التعليمات العامة للنيابات دوافع ثلاثة كأسباب ومبررات لصدور قرار الحبس الاحتياطي، وأحد هذه الدوافع هو ضمان تنفيذ العقوبة إذا قضي ضد المتهم بالإدانة وبالتحديد بعقوبة سائلة للحرية.

ونري من جانبنا خطأ ما قررته التعليمات العامة للنيابات وعلي النقيض صحة ما ذهب الفقيه الدكتور / أحمد فتحي سرور من أن الحبس الاحتياطي إجراء استثنائي يتعارض مع قرينة براءة المتهم والضرورة التي تطلب مباشرته لا يجب أن تتعدى احتياجات التحقيق الجنائي وذلك باعتباره إجراءات وقتياً من إجراءات هذا التحقيق يسهم في كشف الحقيقة، أما اعتبار الحبس الاحتياطي إجراء لضمان تنفيذ العقوبة أو إجراء من إجراءات الأمن فأن ذلك يجعل منه تديراً احترازياً فيكون بذلك في مصاف العقوبات ويحوّله إلى إجراء فاصل في مشكلة معينه هي خطورة المتهم.

ويدعم الاتجاه السابق رأي المستشار / مجدي هرجه الذي يري سيادته أنه يجب أن تتوقف شرعية الحبس الاحتياطي عند هدف معين هو مصلحة التحقيق فقط، إذا أن تحويل هذا الإجراء - ويعني سيادته أمر الحبس الاحتياطي - إلى تديبر احترازي فيه أبعاد له عن الدور الذي حدده له القانون في إطار الخصومة الجنائية، ذلك أن القانون المصري وقد خلا من تحديد مبررات الحبس الاحتياطي أو بيان الهدف منه إلا أنه نص بالمادة ١٤٣ فقرة ١ من قانون الإجراءات الجنائية علي ما يفيد أن مد مدة الحبس الاحتياطي تكون لمصلحة التحقيق وهو ما يعني أن المشرع قد اتخذ هذا الهدف غاية للحبس الاحتياطي.

الدافع الثالث لأمر الحبس الاحتياطي ٠٠٠ تهدئة الشعور العام

في محاولة من بعض الفقه لتبرير أمر الحبس الاحتياطي قرروا أن جسامه الجريمة قد تدفع المجني عليه او أهلية إلى الانتقام من المتهم، كما أن إصدار أمر بحبس المتهم احتياطياً قد يؤدي الي تهدئة الرأي العام الذي أثارته الجريمة.

(الحبس الاحتياطي إجراء من إجراءات التحقيق غايته ضمان سلامة التحقيق الابتدائي من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتيسير استجوابه أو مواجهته كلما استدعي التحقيق ذلك، والحيلولة دون تمكنه من الهرب أو العبث بأدلة الدعوى أو التأثير على الشهود أو تهديد المجني عليه، وكذلك وقاية المتهم من احتمالات الانتقام منه وتهدئة الشعور العام الناتج بسبب جسامه الجريمة).

□ المادة ٢٨١ من التعليمات العامة للنيابات □

الدافع الرابع لأمر الحبس الاحتياطي ٠٠٠ منع تقادم الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة

في محاولة لتبرير إصدار الأمر بالحبس الاحتياطي يري البعض أنه عين العدالة لأن المتهم يظل مقيد تاريخ إلقاء القبض عليه وحتى تاريخ صدور الحكم ضده، سواء بالبراءة أو بالإدانة رهن سلطات التحقيق والمحاكمة وهو الأمر يحول دون انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة أو سقوط العقوبة بذات السبب، فليس للمتهم فرصة للفرار من وجه العدالة، فإذا قضى ببراءته فالأمر لم يتعدى حدود الحبس احتياطياً ولمدة معينة وعلي العموم لم يقضى بإدانته ومصالحة التحقيق أهم من حقوق المتهم ومنها حقه في الإلحاح إلا بحبس إلا بموجبه حم قضائي، وإذا قضى بالإدانة فإن تنفيذ الحكم الصادر ضده أمر ميسر لأن المتهم ببساطة تحت يد السلطات المختصة، فالحبس الاحتياطي يحقق ميزه هامة هي ضمان عدم تقادم الدعوى أو سقوط العقوبة المحكوم بها، فالعدالة ليست ضبط جريمة ومحاكمة مرتكبها وإنما تنفيذ الحكم الصادر " بالإدانة " قسراً وقهراً.

وفي تصورنا أنه وأن صح أن العدالة لا تعني مجرد المحاكمة بل تنفيذ الحكم الصادر بالإدانة مما ينعكس علي تقادم الدعوى الجنائية وسقوط العقوبة المحكوم بها، إلا أنه يجب أن نتحرز فلا

نخرج الأمر بالحبس الاحتياطي عن وظيفته الأساسية ودورة الأساسي إلى دور مساعد للشرطة بالقبض المبكر على أي شخص تتوافر في حقه بعض الشبهات - مجرد شبهات - بررت قرار الحبس الاحتياطي.

الدافع الخامس لأمر الحبس الاحتياطي ٠٠٠ حفظ حقوق المجني عليه والمدعي بالحقوق المدنية

أمر الحبس الاحتياطي والحفاظ على حقوق المجني عليه والمدعي بالحقوق المدنية.

قد يدفع أمر الحبس الاحتياطي المتهم إلى محاولة تصفية آثار الجريمة ونعني رد حقوق المجني عليه أو المدعي بالحقوق المدنية كوسيلة للتخلص من الحبس الاحتياطي، بهذا يبرر البعض أو يحال أن يبرر أمر الحبس الاحتياطي بإظهار هذه الفائدة والتركيز عليها.

وإذا صح ما سبق فإنه قد يؤدي من ناحية أخرى إلى ابتزاز المتهم، وقد لا تكون هناك ثمة جريمة، اللهم تلك الشبهات التي آثارها البعض في محاولة لابتزاز المتهم والنيل منه.

وإذا كانت حقوق المجني عليه أو المدعي بالحقوق والمدنية وردها هي الهم الشاغل لأصحاب هذا الرأي، فإن قانون الإجراءات الجنائية قد نظم وبدقة وسائل حفظ حقوق كل من ألت به الجريمة سواء كان مجني عليه أو لا، ولا يمكن أن سلم مع أرباب هذا الرأي بأن حقوق المجني عليه والمدعي بالحق المدني تفوق في أهميتها حقوق المجتمع في تتبع الجريمة وضبطها ومحاكمة مرتكبها والقصاص منه.

(لكل من يدعي حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة، أو أحد مأموري الضبط القضائي.

وفي هذه الحالة الأخيرة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى إلى النيابة العامة مع المحضر الذي يحرره.

وعلى النيابة العامة عند إحالة الدعوى إلى قاضى التحقيق أن تحيل معها الشكوى المذكورة) .

□ المادة ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية □

(الشكوى التي لا يدعي فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات ولا يعتبر الشاكي مدعياً بحقوق مدنية إلا إذا صرح بذلك فى شكواه أو فى ورقة مقدمة منه بعد ذلك، أو إذا طلب فى إحدهما تعويضاً ما).

□ المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية □

(لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية، فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بأقفال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستثنائية.

ويحصل الإدعاء مدنياً بإعلان المتهم على يد محضر، أو بطلب فى الجلسة المنظورة فيها الدعوى، إذا كان المتهم حاضراً، وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بإعلان المتهم بطلباته إليه.

فإذا كان قد سبق قبوله فى التحقيق بهذه الصفة، فإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية.

ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية، وإلا حكمت المحكمة بعد قبول دخوله).

□ المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية □

ثالثاً: نظام الحبس الاحتياطي

(المزايا - العيوب)

بعد الصفحات القليلة السابقة يثور تساؤل هل لنظام الحبس الاحتياطي مزايا ٩٠٠٠

لا ننكر أن لنظام الحبس الاحتياطي ضرورات عدة يمكن إجمالها فى ضرورة التحقيق، فمصلحة المجتمع فى تتبع الجريمة وضبط مرتكبها وتجميع الأدلة ضده ومحاكمته هي بلا أدنى شك مصلحة جديدة بالرعاية، لهذا فقط يجد نظام الحبس الاحتياطي تبريراً مقبولاً.

وعلى الاتجاه الآخر فإن لنظام الحبس الاحتياطي كما ضخم من المثالب والعيون يمكن إجمالها في تعارضه مع قرينه البراءة وكونه إدانة مبكرة دون حكم قضائي.

وأخيراً وفي مجال تقييم نظام الاحتياطي فأنتنا نكرر ما قاله أستاذنا المستشار/ مصطفى مجدي هرجه ٠٠٠ ولكل هذا فان مبررات وضرورات الإبقاء على النظام الحبس الاحتياطي تواكبها ضرورة إحاطته بالضمانات التي تكفل ان يكون اللجوء اليه في موضعه بغير إفراط او تقريط وعلى نحو يحقق الرقابة القضائية الفعالة عليه واخيرا يجب ان تصاغ النصوص المقررة له في بيان جلي لا يحتمل التضارب في التطبيق او تعدد المذاهب فى التفسير وعلى نحو يتفق مع ما توجهه الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من الدستور من تحديد لمدة الحبس الاحتياطي.

وقففة للتعجب

يقرر الأستاذ / وجدي شفيق فرج في مؤلفة (الحبس الاحتياطي) ما نصه ٠٠٠ الحبس الاحتياطي قد يفيد بعض المتهمين - ويبرر ذلك من جانبه أن المتهم الذي يعترف بجريمته أمام سلطات التحقيق يكون الحبس الاحتياطي له مفيداً فائدة شخصية.

ونحن نتسأل كيف ٩٠٠٠

هل نما إلى العلم ان المحبوس احتياطياً يقيم بأحد فنادق العاصمة ذات النجوم الخمسة أم يقضي فترة الحبس احتياطي بأحد القرى السياحية التابعة بالساحل الشمالي ٩٠٠٠

ونقرر أن الاعتراف وإن كان صحيح قانوناً فليس من شأنه أن يجعل من الحبس الاحتياطي ميزه أو منفعة، فقبل صدور الحكم الجنائي الحائز لحجته الأمر المقضي لا يمكننا الحديث عن إدانة،

الإدانة يا أستاذنا لا يحملها إلا حكم قضائي، والاعتراف ليس دوماً سيد الأدلة ٠٠٠ !!!

الأساس الدستوري والقانوني لحبس المتهم احتياطياً ومد حبسة احتياطياً

أولاً ١٠٠ الأساس الدستوري لقرار الحبس الاحتياطي

(الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون.

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي (المادة ٤١ من الدستور □

ثانياً ١٠٠ الأساس القانوني لامر الحبس الاحتياطي

أولاً

نصوص قانون الإجراءات الجنائية

مادة ١٣٤ (حالات حبس المتهم احتياطياً على ذمة التحقيق)

إذا تبين بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه أن الدلائل كافية، وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بحبس المتهم احتياطياً.

ويجوز دائماً حبس المتهم احتياطياً إذا لم يكن له محل إقامة معروف في مصر وكانت الجريمة معاقباً عليها بالحبس.

مادة ١٣٦ (الحبس الاحتياطي بمعرفة قاضي التحقيق)

يجب على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمراً بالحبس أن يسمع أقوال النيابة العامة.

مادة ١٣٧ (حق النيابة العامة في طلب حبس المتهم احتياطياً)

للنيابة العامة أن تطلب فى أى وقت حبس المتهم احتياطيا .

مادة ١٣٩ (إبلاغ المحبوس احتياطيا بأسباب الحبس وحقه فى الاستعانة بمحام)

يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطيا بأسباب القبض عليه أو حبسه، ويكون له حق الاتصال بمن يري إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالمتهم الموجهة إليه.

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها، ما لم يعتمدها قاضي التحقيق لمدة أخرى.

مادة ١٤٠ (الاتصال بالمحبوس احتياطيا داخل السجن)

لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة، وعليه أن يدون فى دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقبلة وتاريخ ومضمون الإذن.

مادة ١٤١ (حق النيابة العامة وقاضي التحقيق فى الأمر بمنع الاتصال بالمحبوس احتياطيا مع عدم الإخلال بحق محامي المتهم فى الاتصال به)

النيابة العامة ولقاضي التحقيق فى القضايا التي يندب لتحقيقها فى كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين و بالآيزوره أحد وذلك بدون إخلال بحق المتهم بالاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد.

مادة ١٤٢ (انتهاء مدة الحبس الاحتياطي)

ينتهي الحبس الاحتياطي حتما بمضي خمسة عشر يوما على حبس المتهم، ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمرا بمد الحبس مدة أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما.

على أنه فى مواد الجنح الإفراج حتما عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف فى مصر وكان الحد الأقصى للعقوبة قانونا لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائداً وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة.

مادة ١٤٣ (مدة الحبس الاحتياطي - العرض على النائب العام)

إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر فى المادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة لتصدير أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمدد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة.

ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاث شهور وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلاً للانتهاء من التحقيق.

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحاليته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة، فإذا كانت التهمة المنسوبة إليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمدد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة، وإلا وجب الإفراج عن المتهم فى جميع الأحوال.

مادة ٢٠١ (مدة نفاذ أمر الحبس الاحتياطي الصادر عن النيابة العامة ٤ أيام)

الأمر بالحبس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة أيام التالية للقبض على المتهم، أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل.

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار وأوامر الحبس الصادرة من النيابة العامة لمدة أخرى.

مادة ٢٠٢ (تجديد الحبس الاحتياطي بمعرفة القاضي الجزئي)

إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة أربعة أيام أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي ليصدر أمرا بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم.

وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو مدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما.

مادة ٢٠٣ (تجديد الحبس الاحتياطي بمعرفة محكمة الجنح المستأنفة)

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة، وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرا بما تراه وفقا لأحكام المادة ١٤٣.

مادة ٢٠٤ (إفراج النيابة العامة عن المتهم)

للنيابة العامة أن تفرج عن المتهم في أي وقت بكفالة أو بغير كفالة.

مادة ٢٠٥ (كفالة الإفراج المؤقت عن المتهم)

للقاضي الجزئي أن يقدر كفالة للإفراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتداد الحبس. وتراعي في ذلك أحكام المواد من (١٤٦ إلى ١٥٠).

وللنيابة العامة في المواد الجنائيات إذا استلزمت ضرورة التحقيق أن تستأنف الأمر الصادر من القاضي الجزئي بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا، وتراعي في ذلك أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ والمواد من ١٦٥ إلى ١٦٨ من هذا القانون.

مادة ٢٨٠ (تجديد الحبس الاحتياطي بمعرفة محكمة الجنائيات)

لمحكمة الجنائيات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره، ولها أن تأمر بحبسة احتياطيا، وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطيا.

مادة ٤٨٢ (إنقاص مدة الحبس الاحتياطي إذا قضي بالإدانة من مدة العقوبة)

تبتدئ مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إنقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض.

مادة ٤٨٣

إذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التي حبس احتياطياً من أجلها وجب خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها أية جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق فيها فى أثناء الحبس الاحتياطي.

مادة ٤٨٤ (المقاصة في الحبس الاحتياطي)

يكون استنزال مدة الحبس الاحتياطي عند تعدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على المتهم من العقوبة الأخف أولاً.

مادة ٥٠٩ (الحبس الاحتياطي وعقوبة الغرامة)

إذا حبس شخص احتياطياً، ولم يحكم عليه إلا بالغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ خمسة جنيهات عن كل يوم من أيام الحبس المذكورة، وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التي قضاها فى الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به، وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة.

ثانياً: نصوص قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦

لا يحبس احتياطياً الطفل الذي لم يبلغ خمسة عشر سنة ويجوز للنياية العامة إيداعه احدي دور الملاحظة مدة لا تزيد على اسبوع وتقديمه عند كل طلب إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ عليه على الا تزيد مدة الايداع على اسبوع ما لم تأمر المحكمة بمدتها وفقاً لقواعد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها فى قانون الاجراءات.

ويجوز بدلا من الاجراء المنصوص عليه فى الفقرة السابقة الامر بتسليم الطفل إلى احد والديه او لمن به الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب، ويعاقب على الاخلال بهذا الواجب

بغرامة لا تجاوز مائة جنيه.

□ المادة ١٩ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ □

ثالثا: نصوص التعليمات العامة للنيابات

مادة ٣٨١

الحبس الاحتياطي إجراء من إجراءات التحقيق غايته ضمان سلام التحقيق الابتدائي من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق وتيسير استجوابه او مواجهته كلما استدعي التحقيق ذلك، والحيلولة دون تمكينه من الهرب او العبث بأدلة الدعوى او التأشير على الشهود او تهديد المجني عليه، وكذلك وقابة المتهم من احتمالات الانتقام منه وتهدة الشعور العام التائر بسبب جسامه الجريمة.

مادة ٣٨٢

لا يجوز الأمر بالحبس الاحتياطي إلا في الاحوال الاتية :-

إذا كانت الواقعة المسندة الي المتهم جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد علي ثلاثة اشهر.

إذا كانت الواقعة المسندة الي المتهم جنحة معاقب عليها بالحبس إذا لم يكن للمتهم محل اقامة ثابت معروف في مصر.

مادة ٣٨٣

يشترط لجواز الأمر بالحبس الاحتياطي أن يتم استجواب المتهم أو أن يكون هاربا، وأن يثبت للمحقق أن هناك دلائل كافيته تشير الي نسبة الجريمة الي المتهم.

مادة ٣٨٤

لا يجوز الحبس الاحتياطي إذا كانت الجريمة المسندة الي المتهم من الجرائم التي تقع بواسطة

الصحف، إلا إذا كانت من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣، ١٧٩، ١٨٠ من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا في الاعراض أو تحريضا علي إفساد الأخلاق.

مادة ٣٨٥

لا يجوز حبس الحدث لا يتجاوز سنه عشرة حيسا احتياطيا، ويجوز لعضو النيابة بإيداعه احدي دور الملاحظة مدة لا تزيد علي اسبوع، فاذا رأي مدها عرض الامر علي محكمة الاحداث طبقا لما هو مبين بالبيان الخاص بالاحداث بهذه التعليمات.

مادة ٣٨٦

لا يقبل من المجني عليه أو من المدعي بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع من ايهما أقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه.

مادة ٣٨٧

علي أعضاء النيابة مراعاة ظروف ما يعرض عليهم من القضايا وامعان النظر في تقدير مدي لزوم حبس المتهمين احتياطيا، وعليهم علي وجه الخصوص مراعاة ظروف المتهم الاجتماعية والارتباطات العائلية والمالية وخطورة الجريمة، والأمر في ذلك متروك لفظنتهم وحسن تقديرهم.

مادة ٣٨٨

يجب حبس المتهمين احتياطيا في الجنائيات وجنح السرقة وغيرها من الجرائم المخله بالأمن العام كلما توفرت الأدلة علي ثبوت الاتهام، ما لم يكن في ظروف الدعوى ما يبرر الأفراج عن المتهمين كما لو كان موضوعها يستغرق تحقيقه اجلا وكان لا يخشي من هرب المتهمين.

ويراعي عند اصدار الامر بحبس المتهم احتياطيا بيان تاريخ القبض عليه.

مادة ٣٨٩

يجب على أعضاء النيابة حبس من يرون تقديمه إلى المحكمة من المتهمين في قضايا ركوب وسائل

النقل فى غير الاماكن المعدة لذلك، بالمخالفة لحكم المادة ١٧٠ مكرر عقوبات. وتحديد اقرب جلسة لمحاكمته، وذلك حتى يتيسر تنفيذ الحكم الصادر ضده لعدم اقامة هؤلاء فى الغالب بدائرة المحكمة المختصة، أو وجود محل إقامة معروف لهم.

مادة ٣٩٠

الأمر الصادر بالحبس من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول الالمدة الاربعة ايام التالية للقبض او تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضا عليه من قبل، فاذا رات النيابة مد الحبس احتياطيا فيجب عليها ان تعرض الاوراق على القاضي الجزئي فى اخر يوم يسري فيه امر الحبس او فى اليوم السابق عليه إذا كان ذلك اليوم يوم جمعة او عطلة رسمية ليصدر امره بما يراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم، وللقاضي الجزئي مد الحبس الاحتياطي لمدة او لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس بمعرفته على خمسة واربعين يوما فاذا لم ينته التحقيق خلال هذه المدة يتعين ارسال القضية قبل انقضائها بوقت كاف الى المحامي العام للنيابة الكلية او رئيسها ليطلب إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة واربعين يوما إلى ان ينتهي التحقيق. ويجب سماع اقوال النيابة العامة ودفاع المتهم عند كل تجديد. ومع ذلك يتعين عرض الامر على النائب العام إذا انقضى على حبس كفيله للانتهاء من التحقيق، وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور، ما لم يكن المتهم قد اعلن باحالته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة.

وإذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم جنائية فيجوز ان تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور بعد الحصول قبل انقضائها من المحكمة المختصة بنظرها على أمر بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة واربعين يوما قابلة للتجديد لمدة او لمدد اخري مماثلة.

مادة ٣٩١

إذا استجاب القاضي الجزئي، او محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة إلى طلب مد الحبس احتياطيا، فلا يجوز عرض ما ما يقدم بعد ذلك من طلبات الافراج - خلال سريان مدة

الحبس الاحتياطي على القاضي او المحكمة الا فى الموعد المحدد لتجديد الحبس، كما لا يجوز استدعاء المتهم من السجن لهذا الغرض قبل ذلك.

ويقوم أعضاء النيابة بالتأشير على ما يقدم من تلك الطلبات سواء اليهم او إلى القاضي او إلى المحكمة المذكورة بعرضها مع المتهم على القاضي او المحكمة فى الموعد المحدد لتجديد الحبس.

مادة ٣٩٢

للنيابة إذا باشرت التحقيق فى جناية مما تختص بنظره محكمة امر الدولة العليا ان تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة خمسة عشر يوما، ويجوز لها بعد سماع اقوال المتهم ان تصدر امرا بمد الحبس مدة اخري لا يزيد مجموعها على خمسة واربعين يوما.

وإذا لم ينته التحقيق، ورأت النيابة مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر فى الفقرة السابقة وجب اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٩٠ من هذه التعليمات.

مادة ٣٩٣

يبلغ فوراً كل من يحبس احتياطيا، وكذلك كل من يقبض عليه او يعتقل وفقا للمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ باسباب الحبس الاحتياطي او القبض او الاعتقال حسب الاحوال، ويكون له حق الاتصال بمن يري ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام، ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا، ويجب اعلان المحبس احتياطيا على وجه السرعة بالتهمة المنسوبة اليه.

وللمعتقل ولكل ذي شأن ان يتظلم من القبض عليه او الاعتقال إذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون ان يفرج عنه، ويكون التظلم بطلب يقدم دون رسوم إلى محاكم امن الدولة العليا التي تتعقد فى المدن التي بها مقار محاكم الاستئناف وتفصل المحكمة فى التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع اقوال المقبوض عليه او المعتقل والا تعين الافراج عنه فوراً.

ويكون قرار المحكمة بالافراج نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره، فإذا اعترض على قرار الافراج احيل الاعتراض إلى دائرة اخري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعتراض على ان يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل فورا. ويكون قرار المحكمة فى هذه الحالة نافذا.

وفى جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق فى ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم. ويجب على اعضاء النيابة لدى تقديم تظلمات من الاعتقال قبل انقضاء المواعيد المذكورة سلفا، ان يطلبوا من المحكمة عند نظرها عدم قبولها شكلاً.

كما يجب إرسال القضية فور ورودها للنياابة من المحكمة إلى مكتب امن الدولة مع مخصوص وبغير طريق البريد.

مادة ٣٩٤

يكون للنياابة العامة فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة امن الدولة العليا بالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق

مادة ٣٩٥

يجب على عضو النيابة ان يثبت فى محضر الامر الذى يصدر بحبس المتهم احتياطيا مع بيان تاريخه والتوقيع عليه بامضاء ظاهر وكذلك طلب مدة من القاضى الجزئى، ويصدر القاضى الجزئى امره على المحضر كذلك بمد الحبس او بالافراج عن المتهم

ويحرر نموذج أمر الحبس أو مده من اصل وصورتين مع مراعاة ما توجبته المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية من ان يشمل امر الحبس الاحتياطى على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المنسوبة اليه ومواد القانون المنطبقة على الواقعة وتاريخ صدور الامر، وان يوقع عليه عضو النيابة او القاضى على حسب الاحوال، ويوضع ختم النيابة عليه مع تكليف مامور السجن بقبول المتهم ووضعه فى السجن ويحتفظ بصورة من هذا النموذج بملف القضية

يجب طلب صحيفة الحالة الجنائية للمتهم بمجرد صدور الامر بحبسه احتياطيا

يجب على أعضاء النيابة العناية بطلب تجديد حبس المتهمين احتياطيا فى المواعيد القانونية المقررة تفاديا لسقوط الحبس، وكذلك مراعاة الحضور بانفسهم فى القضايا الهامة التى يباشرون تحقيقها لشرح مبررات طلب مد الحبس امام المحكمة المختصة، والا يركنوا فى ذلك الى حضور اى عضو نيابة اخر لاصلة له بالتحقيقات التى تستلزم مد الحبس، كما يجب عليهم كذلك الحضور عند عرض طلبات الافراج على القضاء ويجب عرض الاوراق على عضو النيابة المحقق كلما استدعى الامر مد حبس المتهم او النظر فى طلب الافراج عنه، سواء كان ذلك فى مرحلة التحقيق او المحاكمة ليتولى بنفسه التوقيع على طلب استدعاء المتهم من السجن وليدلى برأى النيابة فى ذلك امام القضاء.

فإذا تعذر توقيع العضو المحقق على طلب الاستدعاء، تعين الرجوع فى ذلك الى المحامى العام او رئيس النيابة الكلية المختص الذى يتعين عليه الاتصال بالمحقق لاختباره بالحضور كلما امكن ذلك لتمثيل النيابة فى الجلسة المحددة للنظر فى مد الحبس او الافراج، او ندى غيره لذلك عند الضرورة.

ويتولى المحامون العامون او رؤساء النيابة الكلية واعضاء النيابة المديرون للنيابات الجزئية الإشراف على تنفيذ ذلك بكل دقة.

ينم المحبوسون احتياطيا فى اماكن منفصلة عن اماكن منفصلة عن اماكن غيرهم من المسجونين ، ويجوز التصريح للمحبوس احتياطيا بالاقامة فى غرفة مؤثثة مقابل المبلغ المحدد بقانون السجون ، وذلك فى حدود ماتسمح به الاماكن وامهمات بالسجن ، كما ان لهم الحق فى ارتداء ملابسهم

الخاصة ، مالم تقرر ادارة السجن مراعاة للصحة او النظافة او صالح الامن ان يرتدوا الملابس المقررة لغيرهم من المسجونين.

كما يجوز لهم استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن او شراؤها من السجن بالثمن المحدد له ، فان لم يرغبوا فى ذلك او لم يستطيعوا صرف لهم الغذاء المقرر.

مادة ٣٩٩

إذا كان المتهم المحبوس قد احيل الى المحكمة فان الافراج عنه اذا كان محبوسا او حبسة اذا كان مفرجا عنه يكون من اختصاص الجهة المحال اليها.

وفى حالة الاحالة الى محكمة الجنايات يكون الامر فى غير ادوار الانعقاد من اختصاص محكمة الجنح المستأنفة فى غرفة المشورة.

وفى حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون المحكمة المذكورة هى المختصة بلنظر فى طلب الافراج او الحبس الى ان ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة.

مادة ٤٠٠

لا يجوز تنفيذ أمر الحبس بعد مضى ستة اشهر من صدوره مالم تعتمد سلطة التحقيق التى اصدرته لمدة اخرى.

مادة ٤٠١

يتبع فى تحديد الاماكن التى ينفذ فيها الحبس الاحتياطى ، وقيد قضايا المحبوسين احتياطيا ، وارسال قضاياهم الى مصلحة الطب الشرعى ، وطلب صحيفة الحالة الجنائية لهم وطلب تسليم المتهمين المقيمين فى دولة اجنبية ، وطلبات التصريح بزيارة المحبوسين احتياطيا وما يراعى بالنسبة لمن يتقرر حبسه من افراد الشرطة وقوات الدرجة الثانية ، الأحكام المبينة بالفصل الثالث من الباب الثانى من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩

مادة ٤٠٢

إذا حبس المتهم احتياطيا فى قضية ولزم حبسة احتياطيا فى قضية او قضايا اخرى فعلى عضو النيابة ان يامر بحبسة ايضا فى هذا القضية او القضايا على ان ينفذ امر الحبس الصادر فيها اعتبارا من تاريخ الافراج عنة فى القضية الاولى التى على ذمتها ، ويؤشر باشارة واضحة على ملف كل من هذه القضايا الاخرى التى تقرر فيها حبسه احتياطيا مع اخطار السجن بذلك .

مادة ٤٠٣

إذا كان المحكوم عليه محبوسا فى احدي القضايا وصدر عليه حكم فى قضية اخري بعقوبة مالية او بالحبس البسيط واختار المحكوم عليه الشغل ، فيرجى تنفيذ هذا الاختيار حتى ينتهي الحبس الاحتياطي او ينفذ عليه بالعقوبة المقيدة للحريمة التى قد يحكم عليه بها اليه بعد انتهاء التنفيذ . وفى حالة ما إذا صدر اثناء التنفيذ بالتشغيل فى احد القضايا امر بحبس المحكوم عليه احتياطيا فى قضية اخري . فيوقف التنفيذ بطريق التشغيل حتى ينتهي الحبس الاحتياطي ثم يعاد إلى التشغيل اثر ذلك .

وأما إذا كان الامر بالحبس الاحتياطي قد صدر اثناء التنفيذ على المحكوم عيله بالاكراه البدني او الحبس البسيط ، فيستمر التنفيذ بهذا الطريق إلى ان تنتهي مدته ثم ينفذ امر الحبس الاحتياطي .

مادة ٤٠٤

يجوز للنيابة ان تمنع اتصال المحبوس بغيره من المحبوسين او زيادة احد له وذلك اخلال بحق المتهم فى الاتصال دائما بمحاميه على انفرار وفى هذه الحالة يجب ان تأذن النيابة كتابة بهذه المقابلة سواء كانت بناء على طلب المتهم او طلب المحامي الوكيل عنه او المحامي الذي انتدبته المحكمة للدفاع عنه .

مادة ٤٠٥

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شان تنظيم السجنون على انه لا يجوز بايه

حال خروج المسجونين من السجن لتأدية الامتحانات، وهذا المنع على جميع المسجونين سواء كانوا في الحبس الاحتياطي او مودعين بالسجن تنفيذاً لحكم صادر عليهم.

مادة ٤٠٦

إذا اقتضى التحقيق القبض على احد موظفي الحكومة او مستخدميها او العاملين بالقطاع العام او حبسه احتياطياً فيجب على النيابة اخطار الجهة التي يتبعها بذلك فور صدور الامر بالقبض عليه او حبسه.

مادة ٤٠٧

يقيد بالسجل الخاص المعد بالمكتب الفني للنائب العام وفي كل نيابة كلية اسماء المتهمين الذين يتقرر منعهم من السفر إلى الخارج وكافة البيانات المتعلقة بهم والأوامر التي تصدر برفع الخطر لتيسير الرجوع إليها ويراعي في هذا الخصوص.

ان يكون طلب الادراج في قائمة ممنوعين من السفر ورفع الخطر عن طريق المكتب الفني بمكتب النائب العام.

فإذا رئي عند الافراج عن متهم من رعايا الدولة او من الاجانب في جناية او في جنحة هامة كالسرقة والنصب والتبديد والقتل الخطأ ان مصلحة التحقيق تقتضي منعه من السفر إلى الخارج فعلي المحقق ارسال مذكرة بصفة عاجلة إلى رئيس النيابة الكلية يوضح فيها الاسباب التي تدعو إلى هذا المنع ويتولي رئيس النيابة الكلية في حالة الموافقة على ادراج الاسم في قائمة ممنوعين ارسال هذه المذكرة موضحة عليها الاعتبارات الهامة من وجه نظره إلى المكتب الفني لفحص الطلب واخطار ادارة الجوازات والجنسية وادارة الامن العام " لجنة القوائم " بذلك ويراعي ان ترفق بهذه الاوراق مذكرة يبين بها الاسم بالكامل لمن يطلب منعه من السفر بالهجائين العربي والافرنجي ومهنته وتاريخ ميلاده باليوم والشهر والسنة من واقع بطاقته الشخصية او العائلية او جواز سفره ومحل اقامته وجنسيته واورصافه والعلامات المميزة له ورقم القضية الخاصة والفعل المستند اليه والادلة عليه ومواد العقاب مع ارفاق صور فوتوغرافية للمتهم كلما امكن ذلك.

يخطر المكتب الفني اولا باول بما تم فى القضايا الخاصة بالمتنوعين من السفر للنظر فى رفع الخطر عنهم.

فى حالة صدور قرار من المحكمة بنظر الدعوى الجنائية يرفع اسم المتهم المدرج من قائمة المتنوعين او التصريح بالسفر، وتسجيل هذه القرارات فى السجل الخاص بالنيابة الكلية ثم ترسل الاوراق إلى المكتب الفني لاطار الجهة المختصة بذلك لتنفيذه.

مادة ٤٠٨

مع مراعاة حكم المادة السابقة يجب العمل بالأحكام التالية.

اولا :- يراعى عند استجواب المتهم ان يذكر فى محضر التحقيق اسمه ثلاثيا (اسم المتهم، واسم الاب، واسم الجد) وتاريخ الميلاد وباليوم والشهر والسنة ومحل الميلاد، ومحل الاقامة والمهنة والجنسية والاطلاع على بطاقته او جواز سفره - حتى يمكن الاستعانة بهذه البيانات فى تحرير نماذج طلبات الادراج فى قائمة المتنوعين من السفر إذا ما اقتضت مصلحة التحقيق منع المتهم من السفر إلى الخارج.

ثانيا :- يراعى عند تحرير نماذج طلبات الإدراج فى قائمة المتنوعين من السفر ان تشمل من واقع التحقيقات على الأسماء الثلاثية للمتهمين (اسم المتهم، اسم الأب، اسم الجد كل فى خانة مستقلة) وباقي البيانات المشار إليها فى البند السابق.

ثالثا :- لا يجوز للنيابات مخاطبة مصلحة وثائق والهجرة الجنسية المباشرة فى شان الإدراج فى قائمتي المتنوعين من السفر وترقب الوصول وترسل كل مكاتبات النيابات فى هذا الخصوص للمكتب الفني للنائب العام الذي له وحده مخاطبه مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية فى هذا الشأن.